

مكتب رئيس مجلس الوزراء

المكتب الإعلامي

القاهرة : 12 يوليو 2020

بيان صحفي

في كلمته بالافتتاحات الرئاسية اليوم

وزير المالية: صندوق لضمان وتحفيز الاستهلاك لدفع عجلة الاقتصاد المصري برأسمال 2 مليار جنيه

خلال كلمته في الافتتاحات الرئاسية اليوم، بمشروع "الأسمرات 3"، تحدث الدكتور محمد معيط، وزير المالية، عن الحزمة الثانية مبادرات تحفيز الاستهلاك ودعم الصناعة الوطنية، حيث أشار إلى مبادرة "إنشاء 310 آلاف وحدة إسكان" خلال ثلاث سنوات بواقع 250 ألف وحدة إسكان إجتماعي و60 ألف وحدة إسكان متوسط

وأشار وزير المالية إلى أن الـ 250 ألف وحدة إسكان إجتماعي بتكلفة تصل إلى 70 مليار جنيه، مخصصة لمحدودي الدخل ذوي مستويات الدخل الأدنى من 5700 جنيه شهرياً، حيث تبلغ مساحة الوحدة 90 متراً، موضحاً أن الـ 60 ألف وحدة إسكان متوسط بتكلفة تصل إلى 30 مليار جنيه، مخصصة لمتوسطي الدخل ذوي مستويات الدخل من 6000 حتي 8000 جنيه شهرياً، حيث تبلغ مساحة الوحدة من 95 متراً إلى 120 متراً. وخلال العرض، سلط وزير المالية الضوء على البرنامج الزمني لتنفيذ 310 آلاف وحدة إسكان، وذلك من خلال تنفيذ 100 ألف وحدة في 2020/2021، وكذا تنفيذ 105 آلاف وحدة في 2021/2022، هذا إلى جانب تنفيذ 105 آلاف وحدة في 2022/2023

ولفت الدكتور محمد معيط إلى أنه سيتم إطلاق صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك لتقديم ضمانات لحصول المواطنين على وحدات الإسكان الغير منطبق عليهم الشروط. كما عرض الدكتور محمد معيط مبادرة صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك، والتي تأتي استكمالاً للمبادرات التي أطلقتها الدولة لدفع عجلة الاقتصاد المصري

وأشار وزير المالية إلى أن هذه المبادرة تأتي في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة مساهمة الاستهلاك في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز الطلب المحلي خاصة في ضوء تباطؤ معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي بسبب جائحة فيروس كورونا وزيادة فرص العمل للمواطنين، فضلاً عن زيادة تحفيز الشركات الصناعية والخدمية والعقارية وشركات التمويل الاستهلاكي على البيع بالتقسيط وإقراض المواطنين، هذا إلى جانب زيادة تحفيز الشركات الصناعية والخدمية والعقارية وشركات التمويل الاستهلاكي على البيع بالتقسيط وإقراض المواطنين

وأكد الدكتور محمد معيط على أهمية إطلاق مبادرة تشجيع وتحفيز النمو الإستهلاكي، والتي تسهم في توفير ضمان للهيئات والشركات لمن يقوم بعمليات للتمويل الإستهلاكي، فضلاً عن تسهيل قدرة المواطن على الحصول على السلع والخدمات والعقارات، هذا إلى جانب تقليل المخاطر على الجانب التمويلي لتلك الجهات

وأوضح الوزير أن وزارة المالية قامت بإنشاء صندوق قابض تابع لها لضمان التمويل الإستهلاكي برأسمال قدره 2 مليار جنيه من الخزانة العامة، يهدف إلى تحفيز النمو الإستهلاكي لزيادة مساهمة الانفاق الإستهلاكي في التنمية الاقتصادية وزيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والعقارات، فضلاً عن تغطية المخاطر التمويلية لبعض الأنشطة مثل شراء السيارات، والأجهزة المنزلية وغيرها مثل العقارات والمبادرات الاستراتيجية التي تطلقها الدولة، هذا إلى جانب توفير تمويل منخفض التكلفة وذلك لبعض المبادرات والاستراتيجيات والمشروعات التي تطلقها الدولة مثل تمويل مشروع إحلال السيارات القديمة والمتهاكلة بسيارات جديدة

ولفت وزير المالية إلى أن الدولة كانت قريبة من تحقيق معدل نمو أكثر من 6% ، وهو ما كان المستهدف في العام المالي 2019/2020 مشيراً إلى أن كل المبادرات التي يتم العمل عليها تعمل على العودة إلى تحقيق الأهداف المرجوة

وأشار وزير المالية إلى أن صندوق النقد الدولي أصدر مقالاً أمس نوه فيه إلى أن ما حقته مصر يمكنها من استعادة تعافي الاقتصاد بسرعة لأنها تمكنت خلال الفترة الماضية من امتصاص الأزمة وأخذت إجراءات تمكنها من التعافي والعودة لتحقيق أهدافها، هذا فضلاً عن إمكانية تمويل بعض المبادرات والاستراتيجيات والمشروعات التي تطلقها الدولة مثل ما اشارت إليه وزيرة التخطيط بشأن مشروع إحلال السيارات المتهاكلة

ولفت الوزير إلى أن الصندوق يقدم مزايا في مقدمتها تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن مساندة بعض القطاعات والصناعات، هذا إلى جانب حصول المواطنين على السلع بأسعار مخفضة وذلك من خلال التفاوض مع الشركات المصنعة لتخفيض أسعارها، والتفاوض مع البنوك وشركات التمويل لمنح القروض أو التمويل منخفض التكاليف بضمنان الخزانة العامة

واختتم وزير المالية كلمته مشيراً إلى أنه رغم قسوة أزمة كورونا وإستمرار تبعاتها لعدد من السنوات بدون أدنى شك، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قامت الدولة بتنفيذه ساهم في امتصاص الأزمة، مضيفاً أن نتائج الموازنة العامة للدولة التي انتهت في 30 يونيو تعد نتائج جيدة جداً، مشيراً إلى أنه عند الإعلان عنها سيتضح كيف تمكنت مصر من امتصاص صدمة أزمة فيروس كورونا المستجد، ومواصلة العمل لتحقيق نتائج إيجابية في الفترة القادمة